الميزانية العامة

د. فلة عاشور

جامعة محمد خيضر بسكرة

تعريف الميزانية العامة:

هناك العديد من التعاريف للميزانية العامة أهمها:

هي تقدير تفصيلي لإيرادات ونفقات الدولة التي يتم تقديرها لمدى سنة، تجسد وتعبر عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

هي وثيقة قانونية مصادق عليها من السلطة التشريعية تهدف لتقدير نفقات وإيرادات الدولة خلال سنة محددة.

هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع.

خصائص الميزانية العامة:

- انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- برنامج العمل الذي تنوي الحكومة تنفيذه.
- برنامج لتحقيق أهداف المجتمع.
- برنامج عمل للسنة المقبلة.

مبادئ الميزانية العامة:

1.مبدأ الوحدة: " يقصد بوحدة الميزانية أن يتم اعداد وتقديم مشروع الميزانية كوحدة واحدة متكاملة تضم كافة التقديرات لإيرادات ونفقات كافة وحدات وفروع الدولة". يعتبر هذا المبدأ تجسيدا لكون الميزانية أداة تنفيذ أهداف الدولة الاجتماعية والاقتصادية، وهو يسمح بإعطاء صورة حول أهداف الدولة للسنة المقبلة، على عكس لو تم تقديمها مجزأة ومقسمة على فترات مثلا.
وهناك حالات لابد من توضيحها قد تعتبر إخلالا بهذا المبدأ:

الميزانيات الملحقة: وهي ميزانيات المؤسسات المملوكة للدولة والتي لا تتمتع باستقلالية لشخصية المعنوية حيث تبقى تابعة للدولة ولكن فقط من خلال رصيدها الدائن أو المدين: عجز أو فائض، ولكن تفاصيل إيراداتها ونفقاتها لا تظهر إلا في ميزانية المؤسسة المعنية.

الميزانيات المستقلة: وهي ميزانية المؤسسات التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة مما ينتج عنها ميزانية مستقلة تماما عن ميزانية الدولة.

2.مبدأ العمومية: " يقصد به أن تظهر تقديرات كافة الإيرادات والنفقات العامة تفصيلا في ميزانية الدولة دون إجراء مقاصة بين الإيرادات والنفقات التي تصرف في سبيل تحصيلها ودون إجراء مقاصة بين المبالغ المقدر إنفاقها وما قد تدره هذه النفقات من إيرادات"

3.مبدأ السنوية: حيث يتم إعداد الميزانية العامة لسنة مقبلة، رغم أن هناك حالات استثنائية قد تحدث ولكنها تبقى استثناء، كأن يتم اعداد ميزانية لفترة ثلاثة أشهر مثلا.

4.مبدأ توازن الميزانية: يعتبر هذا المبدأ لاغيا وقمنا بتقديمه هنا لتوضيح ذلك وذلك بسبب إدراجه في غالبية المراجع، حيث كان هذا المبدأ شرطا ضمن مبادئ الدولة الحارسة والتي لا ينبغي أن تحقق لا عجزا ولا فائضا، ولكن في الفكر الحديث وميزانية الدولة المعاصرة يستحيل تحقيق هذا المبدأ، بل قد تذهب الحكومات لأبعد من هذا من خلال خلق عجز لحل مشكل اقتصادي: التمويل بالعجز، كما يعتبر الفائض أداة اقتصادية تحقق أهداف قصيرة أو طويلة الأجل.

مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية العامة:

1.**مرحلة التحضير والإعداد:** تقع مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على عاتق السلطة التنفيذية لذلك فهي المخولة منطقيا بتحضير واعداد مشروع الميزانية العامة للسنة المقبلة وفقا لما سطرته من أهداف، وذلك من خلال دراسات مسبقة تعتمد على التقدير والتنبؤ لما سوف تحتاجه الدولة وأفراد المجتمع ولما يمكن تحصيله من إيرادات عامة مستقبلية.

2.**مرحلة الاعتماد:** يتم تقديم مشروع الميزانية للسنة المقبلة من طرف السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية التي تقوم بدراسة ومناقشة الميزانية لقبولها أو رفضها أو اقتراح تعديلات للسلطة التنفيذية(أي أن السلطة التشريعية لا تستطيع أن تعدل هي فقط تقبل أو ترفض أو تقترح)، وتتم مناقشة النفقات العامة على حدا والايرادات العامة على حدا، ومن ثم أهمية النفقات وأولوياتها وكذلك مناقشة البدائل التمويلية من جانب الإيرادات. ويتم مناقشة الميزانية ومن ثم إصدارها ضمن قانون قبل بداية السنة الجديدة.

3.مرحلة التنفيذ: تتولى الحكومة: الوزارات والمصالح والهيئات المختلفة تنفيذ الميزانية والبرامج والمشروعات التي تم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، وتتولى المصالح المعنية تحصيل الإيرادات كذلك حسب ما تم تشريعه ضمن قانون المالية المتضمن الميزانية، وتختلف الدول فيما بينها فيما يتعلق بصلاحيات السلطة التنفيذية في تعديل بنود النفقات والإيرادات.

4.مرحلة المراجعة والرقابة: كانت فكرة الرقابة في البداية تتلخص في مراجعة الحسابات العامة وفحصها فحصا محاسبيا ومراجعة المستندات للتأكد من مطابقتها للوائح والقوانين، ولكن تطور الأمر لتتضمن الرقابة العديد من المراحل في حد ذاتها فقد تكون قبلية وبعدية وأثناء تنفيذ الميزانية كما قد تكون مستندية ورقابة على الأداء....الخ

.